الأمم المتحدة

A/71/267/Add.1*

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**
التنمية المستدامة

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

ملخص الاستنتاجات النهائية للاستعراض الشامل الذي قامت به وحدة التفتيش المشتركة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية

أولاً - مقدمة

١ - ينبغي أن تقرأ هذه الإضافة بالاقتران مع النتائج الأولية المعروضة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: استنتاجات أولية“ (A/71/324)، الصادرة في آذار/مارس ٢٠١٦ استجابة لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٠٢.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

** A/71/150.

181016 181016 16-14212 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - وتشكل الاستنتاجات الواردة في هذه الإضافة لمحة موجزة للمسائل التي سيجري تبيانها بالتفصيل في التقرير المقبل الذي سيصدر بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وهذه هي المسائل التي تم التطرق إليها: (أ) تعزيز اتساق وفعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق المنظومة، وتنفيذ مسار ساموا، في السياق الأوسع نطاقا للولايات العالمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة[(١)]؛ و (ب) التحضيرات المؤسسية القائمة للرصد والمساءلة (انظر قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩، الفقرات ١٢٢-١٢٤) من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية التحول في تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ و (ج) الآليات المؤسسية والإدارية اللازمة لتعزيز التنسيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثانيا - الاستنتاجات

الاستنتاج ١ - وجود منظومة الأمم المتحدة وتوحيد الأداء: المواءمة بين أولويات الخطط الاستراتيجية الوطنية والتغطية الشاملة للمسائل المتصلة بمسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة

٣ - وفقا للتصور الشائع على المستوى الوطني فإن منظومة الأمم المتحدة تسهم، في جملة أمور، في تنفيذ الأولويات الوطنية بسبل منها توفير الخبرات التقنية، التي تنشر على الصعيد الوطني من خلال أنشطة بناء القدرات، وتوفير المشورة والدعم من أجل تيسير الوصول إلى فرص التمويل، من قبيل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ.

٤ - وقامت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتحسين التنسيق والاتساق في تنفيذ أعمالها من خلال نهج ”توحيد الأداء“ (انظر A/66/859). ويرى بعض ممثلي الحكومات الوطنية والمنتديات الإقليمية أنه ينبغي للأمم المتحدة مواءمة أعمالها بشكل أفضل مع الأولويات التي

(١) إعلان سنداي وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية ٣١٣/٦٩)، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية ١/٧٠)، واتفاق باريس (FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ - ٢١، المرفق).

وضعها الزعماء الإقليميون[٢]، من خلال منتدى جزر المحيط الهادئ والجماعة الكاريبية. وعقد المنسقون المقيمون من المكاتب المتعددة الأقطار في المحيط الهادئ[٣] ومنطقة البحر الكاريبي[٤] مشاورات مستفيضة مع المؤسسات والحكومات الإقليمية والوطنية وسائر أصحاب المصلحة من المجتمع المدني، بغية ضمان أوجه التآزر والتكامل في تحديد أطر الأمم المتحدة الاستراتيجية المتعددة الأقطار لتلك المناطق. ويرى بعض ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تقوم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بزيادة نطاق تغطيتها القطرية في الموقع الأصلي بحيث يصبح دعما أكثر فعالية للحيلولة دون تخلف بعض الدول الجزرية الصغيرة عن الركب (مثلا في شمال المحيط الهادئ).

٥ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز ”نهج توحيد الأداء“ الذي تتبعه، مع ضمان عدم تخلف أيٍّ من الدول الجزرية الصغيرة النامية عن الركب. وينبغي أن تستند برامج عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى الأولويات المحددة من خلال المشاورات الوطنية/الإقليمية. وينبغي ضمان التغطية الشاملة لجميع أهداف التنمية المستدامة التي يعتبر مسار ساموا مخططا أساسيا للدول الجزرية الصغيرة النامية في سبيل تحقيقها، من خلال إدراج دور في الاستراتيجية الإقليمية لتضطلع به الوكالات غير المقيمة والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

الاستنتاج ٢ - التمويل من أجل التنمية: تعديل معايير الأهلية

٦ - يعتمد حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل من أجل التنمية اعتمادا كبيرا على مستوى دخل البلد. وهناك تسع دول فقط من الدول الجزرية الصغيرة في قائمة

(٢) منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي غير مدرجة هنا نظرا لأن انتشارها الجغرافي أكبر من المنطقتين الأخريين وليس لديها أي إطار سياساتي إقليمي محدد. وعلاوة على ذلك، فإن تضمين البحر المتوسط فيها قد أُلغي نظرا لعدم وجود أي دول جزرية صغيرة نامية في البحر الأبيض المتوسط.

(٣) تأتي استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة المحيط الهادئ للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ استجابةً لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ الذي طلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين إطار الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تخفيض عبء العمل الملقى على عاتق الحكومات الوطنية وسائر أصحاب المصلحة، وللقرارين ٣١٨/٦٩ و ١/٧٠ اللذين شُجِّعت فيهما منظومة الأمم المتحدة على مواءمة برامج عملها لدعم النتائج المتفق عليها دوليا في منطقة المحيط الهادئ ورحبت بالتعاون بين اللجان والمنظمات الإقليمية. وقد بدأ مكتبا منسقي الأمم المتحدة المقيمين في ساموا وفيجي في أيار/مايو ٢٠١٦ المشاورات التي سيقوم زعماء ١٤ من البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ بإقرار نتائجها.

(٤) إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للمساعدة الإنمائية في منطقة البحر الكاريبي، يشمل ١٨ بلدا ناطقا بالإنكليزية والهولندية من منطقة البحر الكاريبي وأقاليم ما وراء البحار للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

أقل البلدان نموا[٥]؛ فيما بلغ متوسط دخل الفرد في الدول المتبقية، في معظم الحالات، مستوى جعلها غير مؤهلة لتلقي التمويل الميسَّر لأغراض التنمية[٦]. وينبغي للمعايير التي ترفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نمواً أن تراعي بدرجة أكبر عوامل الضعف والقدرة على التحمل[٧]. وإثر اجتماع وحدة التفتيش المشتركة مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء في التنمية، لاحظت الوحدة وجود رغبة مشتركة في تيسير وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق أوسع إلى التمويل لأغراض التنمية، على النحو الذي دعت إليه خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وبما يتماشى مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتكشف الاستنتاجات أهمية التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية والدعم الحيوي المقدم من بعض وكالات الأمم المتحدة، ومن مصارف التنمية، وما تضطلع به من دور استشاري في إعداد مقترحات المشاريع.

٧ - والمعايير التقليدية اللازمة للحصول على التمويل الميسَّر ليست كافية للدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب الضعف المتأصل فيها. وكان هنالك دعوات منذ وقت طويل إلى معاملة الدول الجزرية الصغيرة النامية معاملة خاصة إلا أنه لم تنل حظاً كبيرا من النجاح[٨]. ويرغب بعض المانحين الثنائيين أن يتاح لهم قدر أكبر من المرونة ليتمكنوا من وضع برامج للمساعدة التقنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الدخل الذي يتراوح من المتوسط إلى المرتفع بغية معالجة ثغرات إنمائية محددة[٩].

---

(٥) انظر الكتيب بشأن فئة أقل البلدان نمواً: إدراج البلدان في تلك الفئة ورفع أسمائها منها، الطبعة الثانية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E15.II.A.1). متاح على الرابط التالي: http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp_publications/2015cdphandbook.pdf.

(٦) هناك استثناءات، من قبيل الاستثناء الذي يمنحه البنك الدولي لاقتصادات الجزر الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة وتفي بمعايير محددة تتعلق بالحجم والجغرافيا والجدارة الائتمانية.

(٧) انظر JIU/REP/2016/3، الفقرتان ٨٨ و ٨٩، بشأن المنافع المحتملة لفئة من ”البلدان ذات الوضع الخاص حقاً“ هي الدول الجزرية الصغيرة النامية، بغية تعزيز توفير الدعم المتسق والمحدد الهدف لهذه الدول. متاح على الرابط التالي: https://www.unjiu.org/en/about-us/Documents/JIU_REP_2016_3_13_English.pdf.

(٨) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولجنة المحيط الهندي (٢٠١٤) ”معالجة مواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمزيد من الفعالية“ (٢٠١٤).

(٩) تشدد الجمعية العامة في الفقرة ١٧ من قرارها ٢١٥/٧٠ بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل على ضرورة مراعاة شواغل البلدان المتوسطة الدخل والتحديات الخاصة التي تواجهها، في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي عملية استعراضها.

٨ - وفي دراسة أُعِدَّت عام ٢٠١٥ لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جرى استعراض معايير الأهلية المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. ودعت التوصيات المنبثقة عن إلى زيادة مراعاة الضعف الاقتصادي كأحد أحد معايير الأهلية، بدلا من مستوى الدخل[١٠].

٩ - وهنالك مجال آخر من المجالات الأخرى ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لجميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية يتصل بخطط التأمين[١١]. وبالنظر إلى مستوى الضعف الشديد للدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة وشركاؤها تحسين فرص وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التأمين، على النحو المطلوب في الولايات العالمية من قبيل إطار سينداي (انظر الفقرة ٣٠ (ب)، من المرفق الثاني لقرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩)، واتفاق باريس (انظر المادة ٨ من مرفق المقرر ١/م أ - د ٢١، الوارد في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1). وهناك مبادرات مشتركة قائمة بالفعل، من قبيل البرنامج المشترك بين لجنة المحيط الهندي والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والبنك الدولي[١٢].

١٠ - وفي السياق نفسه، شددت الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن فريق الاستشاريين المستقل التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦[١٣] على ضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة من البلدان المتوسطة الدخل، مع الانتباه إلى عدم اعتبار متوسط دخل الفرد المؤشر الوحيد لتصنيف البلدان. وينبغي لدى تحديد معايير

---

(١٠) انظر "Financing for development challenges in Caribbean SIDS: a case for review of eligibility criteria for access to concessional financing"، الفصل ٦، متاحة على الرابط التالي: http://www.undp.org/content/dam/rblac/docs/Research%20and%20Publications/Poverty%20Reduction/UNDP_RBLAC_Financing_for_Development_ReportCaribbean.pdf.

(١١) انظر مصرف التنمية الآسيوي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: *Making it happen: technology, finance and statistics for sustainable development in Asia and the Pacific: Asia-Pacific Regional MDG Report 2014/15* (بانكوك، ٢٠١٥).

(١٢) تشترك في تنفيذ برنامج أيلند للحماية المالية لجنة المحيط الهندي، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والبنك الدولي. وهو برنامج إقليمي يشمل خمسة من الدول الأعضاء والأقاليم الجزرية في لجنة المحيط الهندي، يهدف إلى التخفيف من العواقب المالية المترتبة على الكوارث الطبيعية، ويستند إلى مفهوم تمويل المخاطر وآلية تحويل المخاطر المرتبطة بذلك.

(١٣) متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/qcpr/ita-findings-and-conclusions-16-jun-2016.pdf.

جديدة للأهلية، مراعاة التجربة الإيجابية للبنك الدولي في تطبيق استثنائه على الدول الجزرية الصغيرة النامية[١٤].

١١ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية الإقليمية، بتوجيه من الدول الجزرية الصغيرة النامية والجهات المانحة الثنائية، أن تضع مجموعة من البارامترات المحددة بوضوح بهدف تعديل معايير أهلية الحصول على التمويل الميسَّر والتمتع بالمعاملة التفضيلية للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع مراعاة سمات الضعف المتأصلة فيها.

الاستنتاج ٣ - بناء القدرات - تعزيز القدرة الاستيعابية الوطنية

١٢ - أكدت الزيارات الميدانية التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة ضرورة تصميم عملية لبناء القدرات بما يلائم مجالات الاهتمام لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي جميع المناطق الثلاث من الدول الجزرية الصغيرة النامية، أُفيد بعدم وجود قدرة استيعابية، ما أعاق التنفيذ الفعال والأثر المستدام للمساعدة التقنية[١٥]. وينبغي للشركاء، لدى تخطيط وتنفيذ أنشطة الدعم التي يضطلعون بها لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن ينسقوا بشكل أفضل فيما بينهم لكي يضبطوا بدقة ذلك الدعم وطريقة تقديمه. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك معاهد التدريب التابعة لها (من قبيل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث)[١٦]، إلى جانب أصحاب المصلحة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، تحديد طرائق تنفيذ أنشطة بناء القدرات لضمان امتلاك زمامها من جانب المؤسسات الوطنية (بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال).

١٣ - وينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مع الدول الأعضاء وسائر الوكالات الإنمائية والشركاء في التنمية المعنيين، أن تنسق أنشطتها لضمان الاتساق والفعالية

(١٤) في إطار الاستثناء الذي يمنحه البنك الدولي، منحت الجزر الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة، وتتميز بضعف شديد بسبب الحجم والجغرافيا، فضلا عن الجدارة الائتمانية وخيارات التمويل المحدودة جدا، استثناءات من فقدان الأهلية.

(١٥) للاطلاع على معلومات في مجال القدرات الوطنية المتعلقة بالإحصاءات، انظر تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ”تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات وفي دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً“، (JIU/REP/2016/5). متاح على الرابط التالي: https://www.unjiu.org/en/reports-notes/JIU%20Products/JIU_REP_2016_5_English.pdf.

(١٦) انظر: http://www.unsceb.org/agencies/united-nations-research-and-training-institutes.

في تنفيذ البرامج، بغية تجنب إشباع القدرة الاستيعابية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وضمان طول فترة الأثر الناجم عن تعميم المعارف على الصعيد الوطني.

الاستنتاج ٤ - التحضيرات المؤسسية لمتابعة تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس) واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا في إطار رصد أهداف التنمية المستدامة والمساءلة في هذا الخصوص

١٤ - عقب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، تنظر الأمم المتحدة من جديد في منظومتها الإنمائية بهدف تعزيز الفعالية وأوجه التآزر، وتقوم بتخصيص الموارد إلى مختلف الكيانات وإناطة المسؤوليات بها استنادا إلى ميزاتها النسبية. وهذا ما يُفترض أن يؤدي إلى مزيد من الاتساق والتنسيق (انظر A/70/883).

١٥ - وينبغي النظر في مسار ساموا باعتباره مخططا أساسيا لتنفيذ الولاية الأوسع نطاقا المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠. والتحليل المؤسسي وما يتصل به من منهجية لتحديد حساب تكاليف الاستراتيجية على نطاق المنظومة، يمكن تطويرهما بشكل تمام باستخدام تنفيذ مسار ساموا كعملية رائدة تتعامل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها مجموعة من البلدان الضعيفة ذات احتياجات خاصة. ويمكن أن تستفيد المنظومة من هذه التجربة الرائدة وأن تعيد تطبيق هذه المنهجية على الصعيد العالمي. وينبغي أخذ الخصائص المميزة للدول الصغيرة في الاعتبار على النحو الواجب لدى تحديد أطر الرصد والمساءلة ومؤشرات الإبلاغ ذات الصلة.

١٦ - وتستتبع أطر الرصد والمساءلة إنشاء سلسلة معقدة بغرض جمع البيانات وتبويبها؛ وتهدف العمليات الحكومية الدولية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، من قبيل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، الذي استكمل في عام ٢٠١٦، إلى إقامة إطار متسق لمتابعة تنفيذ الولايات الإنمائية البرنامجية والتشغيلية على الصعيد العالمي. وفي الفقرات من ١٢٢ إلى ١٢٤ من مسار ساموا، تدعى الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئاتهما الفرعية إلى رصد التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا، بسبل منها استخدام إطارات الرصد للجان الإقليمية. وفي هذا الصدد، يثني المفتشون على التعاون القائم في المكتب المتعدد الأقطار في ترينيداد وتوباغو حيث يتناوب على رئاسة الاجتماعات المشتركة بين الوكالات المنسق المقيم للأمم المتحدة ومدير المكتب

دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من أجل كفالة أوجه التآزر والاتساق في التخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ.

١٧ - واستجابة للقرار ٢٠٢/٧٠، أنشئت لجنة توجيهية معنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية[١٧]، تشارك في رئاستها ملديف وإيطاليا.

١٨ - وعلى الصعيد الوطني، تكشف الاستنتاجات عن الممارسات السليمة المتبعة في الإصلاحات الهيكلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ساموا وموريشيوس، حيث جرت مواءمة خطط التنمية الوطنية مع أهداف مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة. وقد ضمنت أيضا تلك الدول الجزرية الصغيرة النامية إدارة المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة التقنية بشكل مركزي، وهذا ما يشمل إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين، لضمان كفاية الموارد والفعالية في توجيهها وفقا للأولويات الوطنية.

١٩ - بيد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يزال يتعين عليها الوفاء بالتزامات متعددة بالإبلاغ إزاء مختلف الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وكيانات منظومة الأمم المتحدة. ويجري بذل الجهود في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بغية مواءمة ممارسات الإبلاغ.

٢٠ - وينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة الاستمرار في توفير المساعدة على بناء القدرات الوطنية فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها من أجل تيسير الإدارة الوطنية للمعلومات واستخدامها لرصد التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة الوطنية. وينبغي مواءمة الأطر الوطنية للرصد والإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذ مسار ساموا، مع أطر المساءلة الشاملة لخطة عام ٢٠٣٠. وينبغي الاتفاق على مجموعة مختارة من المؤشرات ذات الأولوية المتعلقة بالخصائص المميزة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية.

(١٧) انظر: https://sustainabledevelopment.un.org/topics/sids/events/second-meeting-steering-committe-partnerships.

الاستنتاج ٥ - التحضيرات الإدارية والمؤسسية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية

٢١ - أجرت وحدة التفتيش المشتركة، في تقريرها (JIU/REP/2016/3)[Error! Bookmark not defined.] تحليلا للتنسيق القائم بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي في توفير الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية، وقامت بتقييم مستوى الموارد المخصصة لهذا الغرض. وفي التوصية ٢ من التقرير، تطلب وحدة التفتيش المشتركة بأن تنظر الجمعية العامة، استنادا إلى تقييم للاحتياجات يتسم بالشفافية ومدعم بأدلة واضحة تعده الأمانة العامة، في الاحتياجات الناجمة عن تطور الولايات المنوطة ببرامج الأمانة العامة وبرامجها الفرعية وضمان تخصيص الموارد المطلوبة للوفاء بتلك الوفاء بشكل كاف دعماً لجدول أعمال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٢ - وقد بذل كبار المديرين في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي جهودا لتحسين التنسيق والتواصل فيما بينهم. وأشارت تقارير سابقة صادرة عن وحدة التفتيش المشتركة إلى عدم وجود تعريف موحد للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار الأمم المتحدة. ورغم أنه يمكن، إلى حد ما، فهم الفروق على نطاق المنظومة بشكل أفضل في سياق الولايات المحددة جدا للوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة[١٨]، من المهم للغاية أن يوحد كيانا الأمانة العامة الموجودان في نيويورك تعريفهما وقوائمها الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإبلاغ الوحدة بالمشاورات الجارية مع مكتب الممثل السامي من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن وضع تعريف موحد وقائمة موحدة.

٢٣ - وينبغي للأمانة العامة الموافقة على قائمة بالدول الجزرية الصغيرة النامية استنادا إلى معايير واضحة. وينبغي أن تكون هذه القائمة أساسا لمواصلة تطوير نهج متسق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتقديم دعم موجه وعلى سبيل التفضيل إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتشجيع على اتخاذ إجراءات عمل معجل وأكثر فعالية لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا.

(١٨) انظر الوثيقة JIU/REP/2016/3، المرفق السابع، متاح على الرابط التالي: https://www.unjiu.org/en/about-us/Documents/JIU_REP_2016_3_13_English.pdf.

٢٤ - وإن الدور الذي تضطلع به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يستلزم وجود مجموعة كبيرة ومتزايدة من المسائل. ويبدو أن الوحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ليست كافة من حيث الحجم والأهمية. ويشجِّع المفتشون على إيلاء الاعتبار الواجب لإمكانية إعادة تخصيص الموارد البشرية داخل الأمانة العامة، بحيث ينضوي تحت إطار هيكل تنظيمي واحد جميع الموارد من الموظفين المخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن تجري هذه الممارسة بالتشاور الوثيق مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة لضمان تحديد أفضل السبل الكفيلة بخدمة مصالح هذه الدول. ويمكن أن تشكل الدروس المستفادة من تجربة مكتب الممثل السامي وشبكته المؤلفة من جهات التنسيق المعنية بأقل البلدان نموا نموذجا لتحسين التواصل والاتصال بين الأمانة العامة والبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

الاستنتاج ٦ - تخصيص الموارد

٢٥ - أسهم الإصلاح الجاري للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، إلى جانب تعزيز نظام المنسقين المقيمين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في زيادة الكفاءة فيما يتصل بنهج توحيد الأداء. بيد أن القيود المفروضة على الموارد في الميزانية العادية للمنظمات وانخفاض التبرعات، تعرقل وضع إجراءات عمل معجل وأكثر فعالية للأمم المتحدة بهدف تحسين ما تقدمه من دعم للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيتم تناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل في التقرير النهائي.